المحـور الأول: العلاقـات الدوليـة من معاهدة ويستفاليـا إلى معاهـدة فيينـا 1815

تتضمن دراسة العلاقات الدولية شقاً تاريخياً مهماً، يُمارس أثراً إيجابياً على استيعاب الدراسة النظرية لهذا الحقل، ويُعرف هذا المجال بشكل عام تحت مسمى تاريخ العلاقات الدولية History of international relations. فالأطر النظرية المختلفة التي تُميز حقل الدراسات الدولية تعتمد بدرجات متفاوتة، على استقراء الوقائع التاريخية، في محاولة لإثبات الافتراضات النظرية، التي تحدد أنماط سلوك الفواعل. فحتى وإن كانت الدراسات الدولية، قد ركزت اهتمامها على مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن الافتراضات الأساسية حول هذه المرحلة، تم تكوينها انطلاقاً من دراسة مراحل زمنية سابقة، ترجع إلى تأثيرات معاهدة وستفاليا Westphalia سنة 1648، وما تلاها من نظام توازن القوى. وتظهر النظرية الواقعية التقليدية، من أبرز الأمثلة على اللجوء إلى المسارات التاريخية، كأساس لتفسير واقع العلاقات الدولية المعاصر.

قبل تفصيل مواضيع هذه المادة، لابد من الاهتمام بالفرق الجوهري بين الدراسة التاريخية للأحداث، في مقابل دراسة تاريخ العلاقات الدولية. فالدراسات التاريخية عادة ما تنطلق من فرضية مفادها، أن الوقائع والأحداث التاريخية فريدة من نوعها، ولا يُمكن أن تتكرر بأسبابها ونتائجها. وفي المقابل فإن تاريخ العلاقات الدولية، ينطلق من الافتراض أن الأحداث والتفاعلات الدولية، متكررة ومتشابهة، بحيث يُلجأ إليها لمعرفة أنماط سلوك الدول، وأنماط استجابتها للتحديات، وردود أفعالها تجاه قوى البيئة الدولية. فالحرب، السلام، التعاون، التنافس...إلخ، هي سلوكات متكررة وغير منتهية في مجال العلاقات الدولية، بغض النظر عن ظروفها الذاتية. غير ان ذلك لا يعني أن المجالين منفصلين، فالدراسات التاريخية تكون ضرورية، من أجل التوصل إلى النتائج المستهدفة، من دراسة تاريخ العلاقات الدولية.

يمر التأسيس لحقل العلاقات الدولية، عبر محطات تاريخية أساسية، تمتد من مرحلة العصر الحديث، والتأسيس للدولة القومية. وتأسيساً على ذلك سينصب الاهتمام في هذا المحور بثلاث محاور أساسية هي:

أولاً: مؤتمـر ويستفاليـا 1648

ثانياً الحـروب النابوليونيـة ونظام فيينا 1815.

أولاً: مؤتمـر ويستفاليـا 1648:

شكل مؤتمر ومعاهدة ويستفاليا نقطة النهاية لنظام دولي، مختلف جذرياً عن النظام الوستفالي، سواءً بالنظر إلى شكل الدولة، أو قيم وهيكل النظام الدولي. فقد جاء على إثر نزاع داخلي، ناتج عن علاقة متوترة بين السلطة المركزية، وإحدى المقاطعات المتمردة، لينتشر النزاع ليشمل أطرافاً خارجية، ويأخذ مضامين متنوعة، رغم استمرار تسميته باسم الحروب الدينية (1618-1648). وعليه فإن فهم تأثير مؤتمر ويستفاليا، على تشكيل العلاقات الدولية، يتطلب دراسة الوضع العام السائد قبل المؤتمر، مروراً بالصراع الدولي خلال فترة الحروب الدينية، وأخيراً مقررات المؤتمر وتأثيراتها اللاحقة.

1. **الوضع الدولي السائد قبيل مرحلة الحروب الدينية:**

يُمكن اعتبار الوضع الدولي السائد قبيل سنة 1618، بمثابة الفترة الانتقالية للعبور بين مرحلتين، أي الانتقال من عصر النهضة، المتأثر سياسياً وقيمياً بنهاية العصور الوسطى، إلى مرحلة العصر الحديث، بمنظومة قيمية وسياسية مختلفة جذرياً. فقد أدت حركة الإصلاح الديني، إلى تكريس البروتيستانتية كمذهب ديني رسمي، في الكثير من الدول والمقاطعات الأوروبية، بالموازاة مع حالة الضعف التي ميزت الإمبراطورية الرومانية المقدسة، او بتعبير أبسط الإمبراطورية الجرمانية.

وبشكل عام يُمكن تلخيص خصائص الوضع الدولي، خلال هذه السابقة لاندلاع الحروب الدينية، كما يلي:

- الصراع بين النزعة العالمية والنزعة الوطنية:

تتمثل النزعة العالمية في التراث الذي تبنته الكنيسة الكاثوليكية، والرغبة في استمرارية الهيمنة على النظام الأوروبي، بمقاومة النزعة الوطنية الناتجة عن تحول الإمارات والمقاطعات نحو المذهب البروتيستانتي. وقد تجسد المسعى العالمي، من خلال الفكر الفلسفي والسياسي، الداعي للتأسيس للإمبراطورية الكاثوليكية، التي تمتد لتشمل كل أرجاء أوروبا. وفي مقابل ذلك فقد عرفت مناطق كثيرة من أوروبا، تحولاً مذهبياً نحو البروتيستانتية، والتي لا تتضمن بعداً عالمياً، بل تضع نفسها ضمن الحدود السياسية، الثقافية الوطنية. فهذا المذهب لا يعتمد على اللغة اللاتينية، وبالتالي فقد كان من المتاح للجميع الاطلاع على النصوص الدينية، وممارسة الشعائر والطقوس، باستعمال اللغات الوطنية. وهو ما تسبب بشكل واضح في إضعاف نفوذ الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، التي لم تعد هناك حاجة لخدماتها في الكثير من المقاطعات والإمارات.

- الصراع السياسي بين الكاثوليكية والبروتيستانتية

استمراراً لمسار طويل بدأ مع مرحلة الإصلاح الديني، تحولت البروتيستانتية إلى أمر واقع سياسي، من خلال تحولها إلى المذهب الرسمي للدولة، في مناطق واسعة من النمسا وألمانيا، وحتى فرنسا خلال مرحلة تاريخية معينة قبل عودتها إلى الكاثوليكية. غير أنه تجدر ألإشارة إلى الوضع غير الطبيعي، الذي ميز العلاقة بين المذهبين، حيث كانت الإمبراطورية الرومانية المقدسة، تتبنى رسمياً المذهب الكاثوليكي، في حين كانت الكثير من المقاطعات التابعة لها، تتبنى رسمياً البروتيستانتية. وقد كان ذلك سبباً رسمياً لتوجه أوروبا نحو التورط في الحروب الدينية، التي دارت بين الكاثوليك والبروتيستانت.

- الأزمات الاقتصادية والسياسية الداخلية:

عرفت الدول الأوروبية نزاعات داخلية، ناجمة أساساً عن العوامل السوسيواقتصادية، وكذلك الخلافات الداخلية حول السلطة، والتي عادةً ما تعني تدخل قوى خارجية. فعلى المستوى الأول يُمكن اعتبار ذلك كنتاج لبقايا عصور الإقطاع، حيث أن الأزمات الاقتصادية، وما ينجر عنها من اضطرابات داخلية، نتجت عن استمرار الأسلوب الإقطاعي في إدارة النشاط الزراعي، الذي شكل خلال هذه المرحلة أبز الأنشطة الاقتصادية. وعليه فإن عدم كفاية الإنتاج، وانخفاض مستويات الدخل، أحدثت حالات اجتماعية هشة، بسبب محدودية الدخل، وسوء الظروف المعيشية بشكل عام، وقد شكل ذلك مصدراً للأمن، أو عدم الاستقرار الداخلي.

يُضاف إلى هذا الوضع الخلافات الشائعة، حول مشكلة وراثة السلطة في الدول الأوروبية، حيث يُمكن اعتباره استمراراً للتقاليد السائدة على مستوى الإمبراطوريات التي تأسست عقب انهيار

الإمبراطورية الرومانية. فقد تكرست تقاليد تدخل الكنيسة الكاثوليكية، تدخل الدول الأخرى على أسس النسب أو الانتماء الديني، منطق الانتخابات وتوازن القوى داخل الإمارات الألمانية...إلخ. لذلك عادة ما تتحول مسألة وراثة العرش في إحدى الدول، إلى حرب إقليمية بين مجموعة من الدول، وهو التقليد الذي استمر إلى النصف الأول من القرن الـ19.

- التحول في توزيع الأدوار داخل النظام الأوروبي

مع بداية الكشوفات الجغرافية، تمكنت بعض الدول الأوروبية من بناء قوة بحرية عظمى، على المستوى التجاري أو المستوى العسكري، مكنتها من فرض الهيمنة على أوروبا. وقد تشكلت هذه القوى أساساً، من هولندا، إسبانيا، وكذلك البرتغال. والتي أسست لخطوط التجارة البحرية، من خلال تزعمها لحملات الكشوف الجغرافية خلال القرن الـ15. يُضاف إليها القوة العثمانية التي فرضت هيمنتها، على مناطق واسعة من شرق أوروبا، وصولاً إلى البلقان. غير أن ميزان القوة بدأ في الانتقال تدريجياً إلى القوى القارية، حيث ظهرت فرنسا والنمسا، إضافة إلى بعض الممالك الاسكندنافية مثل الدنمارك، على الساحة الأوروبية كقوى أساسية. إلى جانب إسبانيا والإمبراطورية العثمانية، وحتى وإن كانت هذه الأخيرة لم تتدخل بشكل مباشر في الحروب الدينية، التي دارت أساساً بين القوى المسيحية، غير أنها في المقابل دعمت في بعض الأحيان الموقف البروتيستانتي.

2. الحروب الدينية وإعادة تشكيل الخريطة السياسية:

تَشكل الحروب الدينية مجموعةً من الأعمال العسكرية العدائية، التي استمرت خلال الفترة الممتدة من 1618 إلى 1648، لذلك يُطلق عليها اسم حرب الـ30 سنة. وقد دارت هذه الحرب على مستويين، جاء الأول على بين القوى الداخلية، إي الكاثوليك والبروتيستانت ضمن الإمبراطورية الرومانية المقدسة، بينما تضمن الثاني تدخل قوى كاثوليكية وبروتيستانتية إقليمية. لذلك يُمكن القول أن هذه الحرب، هي نموذج لانتشار النزاع من المصادر أو البيئة الداخلية، نحو النظام الإقليمي لتضم القوى الأساسية في النظام.

تظهر المؤشرات الأولى للحرب في النظام السياسي، وأسلوب تعيين الحاكم على رأس الإمبراطورية الرومانية المقدسة، والذي يتم تعيينه عن طريق الانتخاب وليس الوراثة. حيث تملك كل إمارة صوتاً انتخابياً واحداً، يظهر تأثيره باتحاده مع متغير المذهب الرسمي المعتمد، وبالتالي يُمكن ملاحظة وجود أصوات بروتيستانتية وأخرى كاثوليكية. وعليه فإن التفاوت في عدد الإمارات المعتنقة لمذهب معين، يُحدد المذهب المعتنق على مستوى الإمبراطورية، أي أن زيادة عدد الإمارات الكاثوليكية يعني بالضرورة ترجيح الكفة لصالح الإمبراطور الكاثوليكي، ويمكن الحصول على نتيجة معاكسة في حال كان عدد الإمارات البروتيستانتية أكبر، وبالتالي سينتج عن ذلك انتخاب إمبراطور بروتيستانتي.

تجدر الإشارة إلى أن الإمارات لم تكن تُعتبر كاثوليكية أو بروتيستانتية، باعتبار المذهب المعتنق على المستوى الشعبي، بل اعتباراً بالمذهب المعتنق على مستوى الأمراء أو الحكام. انطلاقاً من ذلك فقد تم تشكيل تكتلين متعارضين، يُعرف الأول باسم الاتحاد البروتيستانتي (يضم الإمارات البروتيستانتية) سنة 1608، في مواجهة الرابطة الكاثوليكية (يضم الإمارات الكاثوليكية) سنة 1609.

وعليه فقد بدأت الحرب سنة 1618، بما يُعرف بالثورة البوهيمية (تمرد مقاطعة بوهيميا البروتيستانتية)، ضد السلطة المركزية التي تميزت بالتعصب للمذهب الكاثوليكي، ومنع بناء

الكنائس من غير هذا المذهب. وقد توسع الصراع نسبياً، بدخول كل من القوى المذهبية الداخلية (الاتحاد البروتيستانتي والرابطة الكاثوليكية)، غير أنه مع ذلك فقد بقي ضمن مستوى النزاع الداخلي، أي ضمن حدود الإمبراطورية الرومانية المقدسة.

عرف الصراع زخماً أكبر يتدخل إسبانيا، باعتبارها أكبر الدول الكاثوليكية، لصالح الإمبراطورية الرومانية، كمحاولة للإبقاء على السلطة ضمن المذهب الرسمي. وهي أول مرحلة نحو انتشار الصراع، والانتقال من المستوى الداخلي (الحرب الأهلية)، إلى مستوى الصراع الإقليمي. وقد نتج عن ذلك مخاوف لدى الدول الأخرى، من تغير توازنات القوة، وتغيير جذري للخريطة السياسية الأوروبية، بما يضر بمصالحها الخاصة. وبسبب ذلك ورغم بقاء وصف الحرب الدينية، إلا أن دوافع جديدة تدخلت على الساحة الأوروبية، حيث دفع التدخل الإسباني لصالح الكاثوليك، إلى تدخل فرنسا المعتنقة للمذهب الكاثوليكي، لصالح الجانب البروتيستانتي. يرجع هذا التدخل إلى التخوف الفرنسي من محاصرتها بالنفوذ الإسباني، وبالتالي فقد كان ذلك محاولة لمنع أسرة هابسبورغ (الحكامة في النمسا وإسبانيا)، من تهديد النفوذ الفرنسي في أوروبا من جهة، والتخوف من الحصار الأسباني والنمساوي، في حالة انتصار الكاثوليك في الحرب.

وقد تبع ذلك تدخل دول أخرى مثل الدنمارك سنة 1625، التي تعتنق المذهب البروتيستانتي، بعد الانتصارات التي حققها الكاثوليك خلال الحرب. ثم تدخلت السويد سنة 1630في الحرب، بسبب الاعتبارات الوطنية وليس لاعتبارات مذهبية، حيث أدت انتصارات الكاثوليك إلى مخاوف الدول البروتيستانتية. وبسبب الانتصارات السويدية، فقد برزت المخاوف من بعض الدول، حتى تلك التي تشترك معها مذهبيا، وهو ما أدى بالدنمارك إلى إعلان الحرب ضد السويد. غير أن الحرب بشكل عام شهدت تغير في موازين القوى لصالح البروتيستانت بشكل عام، بسبب التدخل السويدي من جهة، والهزائم العسكرية التي ألحقتها فرنسا بإسبانيا سنة 1645.

عرفت الحرب محطات دبلوماسية عديدة، ترافقت مع الانتصارات والهزائم التي عرفتها الأطراف المتصارعة، حيث شهدت الحرب العديد من الاتفاقيات، على أمل أن تكون نهائية. غير أن التدخل المستمر لأطراف جديد، جعل من تلك الاتفاقيات مؤقتة، أو على الأقل لم تساهم في وضع حد نهائي للصراع. لكن التحولات التي شهدتها سنة 1645، دفعت إلى إطلاق مساعي أوروبية مستقلة، من أجل وضع حد لهذا الصراع الدامي، الذي استمر منذ 1618. غير أن الاتصالات الدبلوماسية، كانت تستمر لمدة طويلة، بسبب طبيعة أنظمة الاتصال السائدة، والمدة التي كانت تتطلبها المساعي الدبلوماسية، من أجل إيجاد أرضية اتفاق بين الأطراف. غير أنها نجحت نهائياً في جمع أطراف النزاع، وتوقيع معاهدة ويستفاليا سنة 1648، والتي أنهت الصراع بين الكاثوليك والبروتيستانت، في حين أبقت على أسباب الصراع بين الدول الأوروبية.

3. معاهدة 1648 والتأسيس للنظام الدولي الويستفالي:

رغم شيوع استخدام مصطلح معاهدة أو صلح ويستفاليا، إلا أن ذلك لا يعني أنها وثيقة واحدة، بل هي في الأصح معاهدتين مرتبطتين (معاهدة مونستر ومعاهدة أوسنابروك)، تم التوقيع عليهما سنة 1648. وقد أعادت هذه المعاهدة الأوضاع بين الكاثوليك والبروتيستانت إلى ما كانت عليه قبل الحرب، حيث أعادة حقوق الأمراء الألمان في اختيار المذهب الديني الرسمي، بدون إكراه من طرف الدول الكاثوليكية. كما قلصت المعاهدة من تأثير إسبانيا والنمسا، في مقابل زيادة النفوذ الفرنسي في أوروبا، حيث تحولت إلى القوة الأساسية، بعد ضمان ضم مقاطعات جديدة، تجعلها في تماس مع كل من ألمانيا والنمسا، وبالتالي إمكانية ممارسة التأثير في العلاقات الأوروبية، دون العبور عبر مناطق حاجزة. غير أن الأثر الأكبر كان في تقليص مجال نفوذ الإمبراطورية

الرومانية المقدسة، لتحل محلها إمبراطورية النمسا والمجر، وتتحول التسمية الأولى إلى مجرد تسمية بروتوكولية أو ثقافية.

غير ان تفاصيل المعاهدة تكتسب أهمية أكبر، في إطار دراسة تاريخ العلاقات الدولية، من خلال المبادئ العامة التي تم إقرارها، والتي شكلت ما يُعرف باسم النظام الويستفالي. ويُمكن تلخيص تلك المبادئ في:

- مبدأ القومية والتأسيس للدولة الحديثة:

شكلت الكنيسة الكاثوليكية أحد أكبر الخاسرين في الحرب، حيث تم تقليص نفوذها في الدور الديني، والذي فقدت بموجبه التأثير السياسي الذي مارسته منذ العصور الوسطى. وانطلاقاً من ذلك فقد تحولت الدول نحو البحث عن الأصول القومية لانتماءاتها (اللغوية، الثقافية...إلخ)، كبديل للانتماء المسيحي. وانطلاقاً من ذلك فقد ظهر الارتباط بين عنصر القومية والدولة، لتظهر فكرة التجسيد السياسي للأمة، المتميزة عن بقية الأمم الأوروبية، وقد تمثل ذلك التجسيد في ظاهرة الدولة القومية Etat-Nation.

- مبدأ السيادة الوطنية المطلقة:

أقرت معاهدة ويستفاليا قدرة الإمارات الألمانية، ومن خلالها الدول على اختيار انتماءاتها الدينية أو المذهبية، دون تأثير من الأطراف الخارجية، وهذا ما يعني سيادة الدول المطلقة في إدارة شؤونها الداخلية. وبالتالي إقرار المساواة فيما بين الدول، بغض النظر عن تفاوت القوة فيما بينها، حيث تتميز جميعاً بالسيادة المطلقة، كصفة لصيقة بالدولة، ولا تحددها قوة الدولة أو تحالفاتها.

- مبدأ عدم التدخل:

إن إقرار السيادة المطلقة كصفة لصيقة بالدولة، يعني منطقياً إقرار مبدأ أساسي في القانون الدولي، ومفاده عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. من خلال منع تدخل القوى الأوروبية سنة 1648، من التدخل في الخيارات المذهبية للدول الأخرى (البروتيستانتية). وسينسحب ذلك تدريجياً إلى مجالات مختلفة، تتعلق بالنظام السياسي الداخلي، أو العلاقات الخارجية والتحالفات التجارية...إلخ.

- مبدأ توازن القوى كأساس للنظام:

سيميز نظام توازن القوى العلاقات الأوروبية بشكل عام، إلى غاية المراحل السابقة لاندلاع الحرب العالمية الأولى 1914. فقد تضمنت معاهدة ويستفاليا، زيادة النفوذ الفرنسي، وتقليص النفوذ الإسباني، وتفكيك الإمبراطورية الرومانية المقدسة، ومنح الاستقلال للكثير من الدول والإمارات الأوروبية (الإمارات الإيطالية والألمانية). وقد أدى ذلك إلى إقرار حالة من التوازن، ستتكرس مع معاهدة أوترخت سنة 1714، بتحول بريطانيا إلى قوة أوروبية، ضامنة لاستمرار التوازن الأوروبي. فهذا النظام لم يمنع تجدد الحروب في العلاقات الأوروبية، لكنه في المقابل حافظ على استقرار الخريطة السياسية الأوروبية بشكل عام، إلى غاية 1914.

شكلت هذه المبادئ أساساً للنظام الدولي، الذي سيستمر مع تغييرات طفيفة إلى غاية الحرب العالمية الأولى، تحت مسمى النظام الويستفالي. غير أن هذه المبادئ لم تكن قيماً مقدسة، حيث خضعت للمراجعة والتغيير، بتغير موازين القوى وتوزيع الأدوار بين الفاعلين الأساسيين في

النظام. ومن بين الأمثلة على محاولات التغيير التي عرفها النظام الدولي، المساعي الفرنسية في بداية القرن الـ19، من خلال محاولات نابوليون فرض الهيمنة الفرنسية المطبقة على أوروبا، وإخراج بريطانيا من التفاعلات الأوروبية (الحصار القاري). وهي المحاولات التي دفعت إلى إدخال تعديلات طفيفة، على النظام الدولي القائم منذ 1648، من خلال مؤتمر فيينا سنة 1815، والذي افتتح ما يُعرف بالتاريخ الأوروبي باسم عصر المؤتمرات.

ثانياً: الحروب النابوليونية ونظام فيينا 1815:

ارتبط نظام فيينا 1815، بتثبيت نظام توازن القوى كأساس للعلاقات الدولية والنظام الدولي، من خلال التكريس التوجه الجماعي نحو منع أية قوة أوروبية من الهيمنة على أوروبا بشكل منفرد. وقد تأسس هذا النظام نتيجة لمحاولة فرنسا أحداث تغيير جذري على توزيع القوة، بين أطراف النظام الأوروبي، ثم تكرس كأسلوب لمواجهة أية محاولة مشابهة. وتأتي حرب القرم 1850-1853 كأحد الأمثلة على ذلك، حيث تم تحييد الطموحات الروسية، للوصول إلى المياه الدافئة والتأسيس لموطئ قدم على سواحل البحر المتوسط.

1. **الثورة الفرنسية كمقدمة لمرحلة الحروب النابوليونية:**

يُنظر إلى الثورة الفرنسية 1789 على أنها إحدى أعظم الثورات في التاريخ، إلى جانب الثورة البريطانية 1688، والثورة الأمريكية 1775. وتكمن عظمة هذه الثورات بشكل عام، في نتائجها وتبعاتها، على المستوى الأوروبي والعالمي ككل، حيث شهدت العلاقات الأوروبية بشكل خاص، تغيرات جذرية على ضوئها. وقد تظاهرت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، من أجل الإطاحة بما يُعرف في فرنسا باسم النظام القديم، وإحلال الجمهورية محله. ويُمكن اختصار هذه العوامل في:

- العوامل السياسية:

تدور السياسية بشكل عام، حول طبيعة النظام السياسي الفرنسي، المتميز بحكم مركزي مطلق، يتجسد في أسرة البربون ممثلة في لويس السادس عشر. حيث لم يتضمن النظام السياسي الفرنسي، دوراً مهماً للمؤسسات السياسية والقضائية الأخرى، والتي عكست إلى حد ما نظاماً إقطاعياً، يتعارض من الوضع العام الذي ميز أوروبا خلال هذه المرحلة.

أما المؤسسة التشريعية فقد تجسدت من خلال الجمعية الوطنية، والتي تضم ممثلين عن الأرستقراطية، ورجال الدين، وممثلين عن عموم الشعب. غير أن نظام عمل الجمعية، وأسلوب التصويت، جعلا منها مؤسسة تشريعية مكرسة للنظام الإقطاعي، حيث أن تصويت طبقتين على رفض قانون ما، يعني بالضرورة إلغاءه. وهو ما منع الكثير من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بسبب معارضة رجال الدين والأرستقراطيين، لأي إصلاح يتعارض مع الأوضاع القائمة لصالح الطبقات الشعبية.

إضافةً إلى ذلك فإن المجال الوحيد للمشاركة السياسية، والمتمثل في الانتخابات التشريعية، ارتبط بشرط دفع الضرائب، وبالتالي فلم يكن متاحاً إلا لأقلية شعبية دافعة للضريبة. وهو ما يجعل الأغلبية الشعبية، تُمثل الأقلية الضعيفة ضمن النظام السياسي الفرنسي، وهو وضع يتناقض مع التناسبية العددية القائمة فعلاً في المجتمع.

أما على المستوى الخارجي، فقد دخلت فرنساً في سلسلة من الحروب، في مواجهة القوى الأوروبية الأخرى، بشكل خاص حرب السبع سنوات (1756-1763)، وحرب الاستقلال الأمريكية (1775-1783). فإذا كانت قد تدخلت عسكرياً في الأولى، بينما دعمت الثورة الأمريكية عسكرياً واقتصاديا، إضافة إلى تدخلها العسكري غير المباشر. وقد خلفت هذه المواجهات، نتائج على المستوى السياسي وكذلك الاقتصادي والاجتماعي، حيث فقدت فرنسا مستعمراتها في القرة الأمريكية، كما زادت من سوء الأوضاع الداخلية.

- العوامل الاقتصادية:

عاشت فرنسا على المستوى الاقتصادي أوضاعاً صعبة، بسبب التدخلات العسكرية الخارجية من جهة، وضعف النظام الاقتصادي وما نتج عنه من أزمات، وحالة الفساد المالي التي نُسبت للقصر الملكي. فقد ساهمت الحروب الخارجية، خاصةً ضد دول أقوى مثل بريطانيا وكذلك بروسيا، في زيادة الأعباء المالية على ميزانية الدولة. حيث حرمت هزيمة في فرنسا في حرب السبع سنوات، من مستعمراتها في شمال أمريكا، وكذلك قلصت من الأسواق الخارجية، ونصيب فرنسا من التجارة العالمية. كما زادت هذه الحروب من المديونية العامة لفرنسا، مع انعدام القدرة لدى السلطة على التعامل مع الزيادة المستمرة في حجم الديون. فقد توجهت السلطات محو الحلول الأسهل وهي زيادة الضرائب، التي تم توجيهها أساساً إلى الطبقات الشعبية، والمتميزة بوضع اقتصادي واجتماعي هش.

زيادةً على ذلك فقد عانت فرنسا من أزمة اقتصادية، نتجت عن غياب البنية التحتية الكافية، لنقل المنتجات الزراعية، من الأرياف إلى المدن. لذلك فقد زادت الأسعار، وكذلك حالات سوء التغذية بشكل عام في المدن، بينما عانى الفلاحون من عدم القدرة على تسويق منتجاتهم الزراعية. وقد زاد من حدة هذه الأزمة، سوء النظام الضريبي الذي يُعفي رجال الدين والأرستقراطيين من دفع الضرائب، رغم احتكارهم للحجم الأكبر من الثروة، في حين تقتصر الضريبة على الطبقات الشعبية.

- العوامل الاجتماعية:

تتكامل العوامل الاقتصادية والسياسية، لتنعكس بشكل واضح على المستوى الاجتماعي، فالأزمات الاقتصادية كانت أكثر تأثيراً على الطبقات الفقيرة، والتي كانت تشكل أغلبية المجتمع الفرنسي. إضافةً إلى غياب أي شكل من أشكال التماسك الاجتماعي، بسبب الهوة الفاصلة بين الطبقات الاجتماعية، الموروثة عن النظام الإقطاعي. فالأزمات الاقتصادية لم يُصاحبها أي تضامن اجتماعي، من الطبقات الأخرى غير المتضررة، والتي زادت من حدة الفساد الاجتماعي والاقتصادي.

لم يُصاحب النظام الاجتماعي القائم في فرنسا، التطورات الاجتماعية الفعلية في المجتمع الفرنسي، حيث استمر النظام الطبقي دون تغييرات في الأدوار الاجتماعية، رغم ظهور طبقة جديدة في المجتمع، تُعرف بالطبقة الوسطى أو البرجوازية. وهي الطبقة التي استطاعت تكوين الثروة، من خلال الأنشطة الاقتصادية، والفرص التي أتاحتها الحروب أو التجارة الخارجية، إضافةً إلى حصولها على مستويات عالية من التعليم. غير انها في نفس الوقت لم تكن تملك نفس الحقوق والمزايا الاجتماعية، لكونها لا تنتمي في الأصل إلى الأرستقراطية. وقد سعت هذه الطبقة الجديدة، إلى تعديل النظام الاجتماعي والسياسي، بهدف الحصول على وضع أحسن، يتناسب خصائصها الاقتصادية والاجتماعية.

تكاملت هذه العوامل مع الظروف السياسية، التي ميزت فرنسا خلال سنة 1789، خاصة ردود الفعل الشعبية، على نشر الذمة المالية للملكة وحاشيتها، إضافةً إلى قرار الملك تنظيم انتخابات تشريعية، لم يتم إجراؤها من أكثر من 70 سنة. ورغم أن القرار جاء كرد فعل، على رفض الجمعية الوطنية تمرير جملة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الإجراءات المصاحبة لها، كنشر الجيش في العاصمة، وإقالة وزير المالية...إلخ، أعطت الانطباع بسعي الملك للتراجع عن إجراء الانتخابات. وبذلك فقد بدأت سلسلة من الأحداث، عُرفت في عموميتها باسم الثورة الفرنسية، ومن بين أبرز تلك الأحداث نذكر اقتحام سجن الباستيل في 14 جويلية 1789. ورغم أن هذا الحدث لم يكن الأول في سلسلة أحداث الثورة، إلا أنه تميز برمزية خاصة، جعلته يُعتبر كبداية للثورة، وبذلك يكون التاريخ الرسمي للثورة الفرنسية هو الـ14 من شهر جويلية.

2. **آثار الثورة الفرنسية على المستوى الداخلي:**

ابتداءً من المراحل الأولى للثورة الفرنسية، تم إقرار العديد من التغييرات الجذرية على البيئة السياسية والاجتماعية الفرنسية. فقد تقرر ابتداءً من 1789 ما يلي:

- تقليص نفوذ المؤسسة الدينية: تمتعت الكنيسة ورجال الدين في فرنسا قبل الثورة، بنفوذ كبير نتج عن اتساع ملكية الأراضي، إضافةً على صلاحية فرض الضريبة (10% من الدخل الفردي). وقد تعرض ذلك للمراجعة تدريجياً، من خلال قرار الجمعية الوطنية في أوت 1789، تجريد الكنيسة من فرض الضريبة، ثم تجريدها من الممتلكات في شهر نوفمبر من نفس السنة. ثم تحويل رجال الدين في فرنسا، بموجب قرار جويلية 1790، إلى موظفين حكوميين يتم تعيينهم بموجب قانون خاص، تُصدره الدولة الفرنسية، كما تم إلزام رجال الدين الموظفين، بأداء القسم الدستورية. وهو ما اعتبر إلغاءً لنفوذ وصلاحيات الكنيسة الكاثوليكية، على المسائل الدينية في فرنسا، رغم اعتناقها للمذهب الكاثوليكي. وقد استمرت سيطرة الدولة على الكنيسة والمسائل الدينية، إلى غاية سنة 1905، حيث تم الإعلان عن الفصل الكلي بين الكنيسة والدولة، مروراً بتعديل القانون في عهد نابوليون بونابارت.

- إعلان الدستور والجمهورية الفرنسية: تم ابتداءً من سنة 1791، إعلان الدستور الفرنسي الذي ينص على قيام الملكية الدستورية، من خلال إجبار الملك على آداء اليمين الدستورية، ومنح صلاحيات تشريعية للجمعية الوطنية. غير أن النظام الدستوري الجديد، لم يُدي إلى تشكيل نظام سياسي متكامل وقوي، بل زاد في حالة عدم الاستقرار، بسبب رفض الملك التصديق على مجموعة من القرارات الصادرة عن البرلمان. وهو ما أدى إلى تجدد الاضطرابات الداخلية، التي انتهت سنة 1792 بإعدام الملك لويس الـ16، وإعلان قيام الجمهورية الفرنسية، التي يُطلق عليها البعض اسم الجمهورية الأولى، والتي استمرت إلى غاية 1804.

- إلغاء القوانين الإقطاعية: تضمن الدستور الفرنسي، وقبله مبادئ إعلان حقوق الإنسان والمواطنة 1789، تجسيداً لإلغاءً للتنظيم الاجتماعي السائد، والذي يتميز بطابع إقطاعي. فقد سبق الإعلان عن الوثيقتين السابقتين، قيام الجمعية الوطنية بإلغاء كل الحقوق والقوانين، التي تتضمن الحقوق الإقطاعية، التي تمتع بها الأرستقراطيون ورجال الدين وكذلك الكنيسة. كما نصت وثيقة حقوق الإنسان والمواطنة، على إلغاء التمايز الاجتماعي المبني على الانتماء الطبقي والموروث الأسري، من خلال النص على أن الإنسان لا يتميز عن غيره، إلا بفضائله ومعارفه.

شكلت الآثار التي خلفتها الثورة الفرنسية، سابقةً في التاريخ الأوروبي بشكل عام، حيث لم تعرف الدول الأوروبية النظام الجمهوري، بما يحمله من تقييد لسلطة الملك، ثم الإلغاء النهاية للملكية.

كما استمرت القوانين الإقطاعية في مناطق كثيرة، كبريطانيا، النمسا، والمقاطعات الألمانية، بالتزامن مع استمرار مكانة الكنيسة الكاثوليكية. وقد أدى هذا التناقض بين الوضع الفرنسي، والأوضاع العامة في محيطها الأوروبي، إلى ظهور المساعي الأوروبية لإعادة النظام السابق للثورة في فرنسا، ومحاولة تصدير المبادئ الثورية إلى بقية الدول الأوروبية.

3. الحروب النابوليونية كمقدمة لنظام فيينا 1815:

توجهت هذه الدول الأوروبية، المتخوفة من انتشار مبادئ الثورة الفرنسية، نحو إعلان الحرب على فرنسا، أو على الأقل دعم حركات الثورة المضادة، وزيادة درجة الفوضى وعدم الاستقرار. وكرد فعل على ذلك قامت فرنسا بشن حروب دفاعية، على التحالفات المشكلة ضد الثورة، ثم المبادرة بحروب هجومية توسعية ضدها، مع زيادة درجة الاستقرار السياسي، وتحقيق قدر كبير من التنظيم العسكري للجيش. وقد استمرت هذه المرحلة منذ 1792 إلى غاية 1815، عرفت المرحلة الممتدة من 1803 إلى 1815 باسم الحروب النابوليونية، وهي الفترة التي أعلن فيها نابوليون بونابارت إعلان الإمبراطورية.

أدت الانتصارات العسكرية في المعارك التي قادها نابوليون، ضد النمسا وهولندا، ونجاحه في السيطرة على أقاليم واسعة في إيطاليا وألمانيا، إلى تحويله إلى شخصية عسكرية كبيرة، ذات تأثير سياسي واضح. لذلك فقد تم الاعتماد عليه في إسقاط حكومة الجمهورية الأولى، التي تم تعويضها بنظام القناصل، وهي الصفة التي تمتع بها نابوليون بعد انقلاب سنة 1799، واستمر هذا النظام إلى غاية 1804، حيث تحول إلى الحكم الفردي، ثم إعلان الإمبراطورية الأولى في نفس السنة. وتجدر الإشارة إلى أن نابوليون اشترك في مختلف الحروب التي تلت الثورة، كقائد عسكري كبير، أو حتى كقائد عام للجيوش الفرنسية. وقد كان له في هذا الصدد إنجازات عسكرية كبيرة، غير أن تسمية الحروب النابوليونية، تُطلق فقط على الحروب التي كان خلالها إمبراطوراً لفرنسا. ويتزامن ذلك مع ما يُعر ف بالتحالف الثالث وفي هذا السياق توجه نابوليون بونابارت، إلى محاولة إخضاع النمسا، وتقليص النفوذ البريطاني في أوروبا. وقد تضمن مسار هذه الحروب، المراحل التالية:

- المرحلة الأولى من 1804 إلى نهاية 1805:

نتجت هذه المرحلة، عن تشكيل ما يُعرف باسم الحلف الثالث سنة 1803، المكون من: النمسا، روسيا، البرتغال، ثم انضمت إليه بريطانيا وبعض المقاطعات الألمانية على رأسها بروسيا. وانتهت هذه المرحلة بهزيمة الحلف على يد الجيش الفرنسي، وتوقيع معاهدة براسبورغ في 26 ديسمبر 1805.

- المرحلة الثانية من 1806 إلى 1811:

تميزت هذه المرحلة بتشكيل التحالف الرابع، الذي جمع كل من روسيا وبروسيا، وانتهى بانتصارات كبيرة للجيش الفرنسي، تلاها توقيع اتفاقيتي تيلست سنة 1807. والتي توصل فيها الفرنسيون إلى بناء علاقات تحالف مع روسيا، في حين تم من الجهة المقابل إجبار بروسيا، على التنازل عن مساحات واسعة من أراضيها لصالح فرنسا. كما سمحت السيطرة الفرنسية على مساحات واسعة من الأراضي الأوروبية، إلى إجبار هذه الدول على الامتناع عن القيام بأية أنشطة تجارية مع بريطانيا، وفق ما عُرف باسم الحصار القاري.

غير ان هذه المرحلة عرفت بداية الثورة ضد السيطرة الفرنسية، في كل من إسبانيا والبرتغال ابتداءً من سنة 1808، وهي الحركات التي قامت فرنسا بقمعها. غير انها في المقابل تسببت في بداية تراجع القوة الفرنسية، من الناحية العسكرية، أو من ناحية التأثير الثوري الذي مارسته مبادئ الثورة الفرنسية.

- المرحلة الثالثة من 1812 إلى 1815:

تُعتبر المرحلة الأخيرة في مسار الحروب النابوليونية، بدأت بقيام فرنسا بغزو روسيا سنة 1812، بسبب عدم التزام الأخيرة بقرار منع التجارة مع بريطانيا. وقرار روسيا السماح باستيراد منتجات صناعة بريطانية، بعد عدم نجاح فرنسا في تزويد روسيا بحاجاتها من هذه المنتجات. ورغم الانتصارات التي حققتها فرنسا على روسيا، واحتلال موسكو، إلا أن الظروف المناخية، وحرب العصابات التي عانى منها الجيش الفرنسي، إضافة إلى عدم الاستقرار الذي بدأ في الظهور على الساحة السياسية الفرنسية. كلها عوامل أجبرت فرنسا على وقف الحرب مع روسيا، دون حتى التوقيع على معاهدة صلح.

وابتداءً من سنة 1812 تم تشكيل حلف جديد، ضم الدول الأوروبية، ضم كل من روسيا، بروسيا، والنمسا، بريطانيا. وقد نجحت هذه الدول في إلحاق هزائم عسكرية فادحة بالجيوش الفرنسية سنة 1813، ثم احتلال باريس سنة 1814، وإجبار نابوليون على التنازل عن العرش، والعيش في المنفى. ورغم الهزيمة الفرنسية إلا أنها لم تكن نهاية رسمية للحروب النابوليونية، والتي استؤنفت بعد هروب نابوليون من المنفى في فيفري 1815، لتعرف أوروبا معركة جديدة في جوان 1815، عُرفت باسم معركة واترلو، والتي انهزم فيها الفرنسيون لتنتهي بذلك مرحلة الحروب النابوليونية نهائياً.

4. مؤتمر فيينا 1815 وتكريس التوازن الأوروبي:

جاء مؤتمر فيينا كنتيجة للهزائم العسكرية، التي لحقت بالجيوش الفرنسية سنة 1813، بعد الانسحاب من الأراضي الروسية. غير أنه لابد من الإشارة إلى ملاحظتين أساسيتين:

- رغم أن المؤتمر ارتبط بسنة 1815، إلا أنه لم يكن نتيجة لمعركة واترلو، بل هو سلسلة طويلة من الاجتماعات بدأت سنة 1814، وانتهت بمعاهدة فيينا سنة 1815، والتي سبقت بأيام قليلة معركة واترلو.

- لم يأخذ مؤتمر فيينا الشكل الحالي للمؤتمرات، بلقاء قمة بين قادة الدول الأوروبية، بل على الأصح كان سلسلة من الأنشطة الدبلوماسية، واللقاءات التمهيدية التي جمعت سفراء الدول الأوروبية.أدت الانتصارات العسكرية في المعارك التي قادها نابوليون، ضد النمسا وهولندا، ونجاحه في السيطرة على أقاليم واسعة في إيطاليا وألمانيا، إلى تحويله إلى شخصية عسكرية كبيرة، ذات تأثير سياسي واضح. لذلك فقد تم الاعتماد عليه في إسقاط حكومة الجمهورية الأولى، التي تم تعويضها بنظام القناصل، وهي الصفة التي تمتع بها نابوليون بعد انقلاب سنة 1799، واستمر هذا النظام إلى غاية 1804، حيث تحول إلى الحكم الفردي، ثم إعلان الإمبراطورية الأولى في نفس السنة. وتجدر الإشارة إلى أن نابوليون اشترك في مختلف الحروب التي تلت الثورة، كقائد عسكري كبير، أو حتى كقائد عام للجيوش الفرنسية. وقد كان له في هذا الصدد إنجازات عسكرية كبيرة، غير أن تسمية الحروب النابوليونية، تُطلق فقط على الحروب التي كان خلالها إمبراطوراً لفرنسا. ويتزامن ذلك مع ما يُعر ف بالتحالف الثالث وفي هذا السياق توجه نابوليون بونابارت، إلى محاولة إخضاع

ألغى مؤتمر ومعاهدة فيينا 1815، كل التغييرات الجغرافية والحدود السياسية، التي نجمت عن الثورة الفرنسية، بما فيها الحروب النابوليونية. حيث تمت إعادة الحدود الفرنسية إلى ما كانت عليه سنة 1792. غير ان التأثيرات الفعلية لم تكن إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية في أوروبا، بل تمثلت في قيام نظام أوروبي لإدارة العلاقات، بين القوى الأساسية استمر حتى الحرب العالمية الأولى. ويُمكن تلخيص العناصر الأساسية لنظام فيينا 1815 في:

- تكريس توازن القوى من خلال نظام الاتفاق (أو الوفاق) الأوروبي، اعتماداً على سياسة الأحلاف، التي حاولت الدول الأوروبية المنتصرة في الحروب النابوليونية جعلها أحلاف دائمة. وفي هذا الصدد كان الحلف الأول قد عُرف باسم الحلف المقدس سنة 1815. والذي سبق تشكيل التحالف الرباعي في نفس السنة، بانضمام بريطانيا وتغيير التسمية، حيث اعتبرت بريطانيا أنه من غير الممكن خلط الاعتبارات السياسية بالدينية.

- وضع نظام أوروبي لإدارة العلاقات الدولية، يُمكن تسميته بنظام المؤتمرات، حيث توجهت الدول الأوروبية لعقد سلسلة من المؤتمرات فيما بينها، من أجل منع تحول المسائل الخلافية إلى حروب جديدة. ومن الأمثلة على ذلك مؤتمر برلين 1848، الذي حاولت من خلاله الدول الأوروبية، تسوية الخلافات حول مناطق النفوذ في آسيا وإفريقيا.

لم تمتع معاهدة فيينا، أو نظام الاتفاق الأوروبي، ولا حتى المؤتمرات، من تجدد الحروب بين الدول الأوروبية، ومنها حروب الوحدة الألمانية والإيطالية. وفي مقابل ذلك فقد كرس الأمر الواقع الأوروبي، الذي مهدت له معاهدة ويستفاليا 1648، ليستمر هذا الوضع قرناً إضافياً، إلى غاية 1914، باندلاع الحرب العالمية الأولى. التي أدت إلى تغيير جذري في النظام الأوروبي، الذي بدأ في الاندماج ضمن ما يُعرف بالنظام الدولي، بعد زوال المركزية الأوروبية، بتوسيع نطاق العلاقات الدولية لتشمل أقاليم من خارج القارة الأوروبية.